

تصريح أولي حول انتخاب أعضاء مجلس النواب

يوم 7 شتنبر 2007
المغرب

الرباط، في 13 شتنبر 2007

لقد مر المسلسل الانتخابي لسنة 2007 بشكل أكثر شفافية من الانتخابات السابقة، إلا أنه لم يتم بعد نشر أية نتيجة مفصلة لعدد الأصوات بشكل رسمي. تعكس نسبة المشاركة المتدنية جدا محدودية الثقة في مسلسل التمثيلية البرلمانية. أما نظام الاقتراع، فيجمع بين سلبيات أنظمة انتخابية مختلفة دون أن يأتي بمزاياها.

لا يمكن إصدار تقييم نهائي للمسلسل الانتخابي إلا بعد نشر النتائج و الانتهاء من معالجة المنازعات القضائية المحتملة. يقدم هذا التصريح الاستنتاجات الأولية لتقييم نوعي محدود للانتخابات. و سيتم نشر تقرير نهائي كامل في شهر أكتوبر.

استنتاجات أولية

امتناع قياسي و عزوف سياسي

وصلت نسبة المشاركة الرسمية في الانتخابات 7 شتنبر 2007 إلى 37 % من 15,5 مليون ناخب مسجل. بالإضافة إلى ذلك، يقدر عدد المواطنين المغاربة البالغين سن التصويت و الذين لم يبادروا لتقييد أنفسهم في اللوائح الانتخابية في 4 ملايين شخصا. و بالنظر إلى مجموع عدد السكان البالغين سن التصويت، فإن المشاركة تصبح إذن ضعيفة أكثر. من جهة أخرى، تميز الاقتراع بوجود عدد مهم جدا من الأصوات الملغاة (19 % بالنسبة للاقتراع على مستوى الدوائر المحلية، و 28 % بالنسبة للاقتراع على مستوى اللانحة الوطنية). و بما أنه ليس هناك أي تمييز في الاحتساب بين الأوراق البيضاء و الأوراق الملغاة، فإنه يبدو من الصعب القول إلى أي حد يتعلق الأمر بتصويت احتجاجي من جهة، أم أنه نتيجة لتحسيس غير كاف للناخبين على مستوى إجراءات التصويت، من جهة أخرى. تبعا لذلك، فإن الغرفة الأولى التي تم انتخابها سترتكز على 4,6 ملايين من الأصوات المعبر عنها في بلد يتكون من أكثر من 30 مليون نسمة. إن تقوية المؤسسات الديمقراطية، و لا سيما الغرفة الأولى، تبدو أساسية للتأثير على الأسباب العميقة لهذا العزوف. و سيبقى الاهتمام بالانخراط في المسلسل الانتخابي محدودا طالما أن الناخبين يدركون أن جوهر القرارات السياسية يوجد بين يدي السلطة التنفيذية.

شفافية أكبر في تدبير الانتخابات على المستوى المركزي

لقد حققت الإدارة المركزية تحسنا ملحوظا في درجة الشفافية بمناسبة تدبير هذه الانتخابات، غير أن عدة تصريحات صدرت عن الفاعلين السياسيين و تقارير منظمات المجتمع المدني أشارت إلى حالات للرشوة و إلى تحيز الإدارة محليا و جهويا في أماكن متفرقة. لقد عملت وزارة الداخلية على إخبار الجمهور بصفة منتظمة بمناسبة تحضير الاقتراع، و وضعت رهن إشارته معطيات مفيدة و معلومات لوجستكية عامة. عقدت اللجنة الوطنية للإحصاء اجتماعها بحضور ممثلي الأحزاب السياسية و ملاحظ دولي. مع ذلك، فإن بعض المعطيات المهمة، مثل عدد الناخبين المسجلين بكل دائرة انتخابية، إما لم تنشر، و إما لم يتم تسليمها للملاحظين قبل إجراء الاقتراع.

في سنة 2002، أدى غياب الشفافية الذي ارتبط بمسلسل وضع النتائج إلى إثارة الانشغال و القلق. و بالرغم من المشاكل التي يمكن أن تكون قد وقعت هذه المرة، فإن حضور ممثلين عن الأحزاب السياسية، و بصفة عامة تسليمهم نسخا مشهود بصحتها من محاضر إحصاء الأصوات (و المتضمنة للبيان الإجمالي للنتائج للمستويات الأدنى) يشكل ضمانا مهمة لشفافية المسلسل، و أساسا موضوعيا للطعون المحتملة.

غير أن الإطار القانوني لا يتطرق إلى مسألة نشر هذه النتائج. ينص القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على أن اللجان الإقليمية و اللجنة الوطنية تعلن نتائج الدوائر التابعة لها، لكن يفهم ذلك في اتجاه إعطاء النتائج لممثلي الأحزاب السياسية الحاضرين في هذه اللجان. في نفس الوقت، عملت وزارة الداخلية على إخبار الجمهور بعدد المقاعد التي حصلت عليها كل لائحة للترشيح، إلا أنه لم يقع أي نشر رسمي للنتائج بحسب عدد الأصوات المحصل عليها. و المطلوب أن تدعم وزارة الداخلية التقدم الذي تم تحقيقه في مجال التدبير الشفاف للمسلسل الانتخابي بوضع نتائج الاقتراع رهن إشارة الجمهور مفصلة حسب مكاتب التصويت.

علاوة على أن هذه النتائج المفصلة تسمح لكل واحد أن يتأكد من سلامة النتائج الإجمالية، فإنها تساعد أيضا على القيام بتحليل مفصل للمسائل المرتبطة بالمشاركة و نسبة الأوراق الملغاة إلى غير ذلك.

ضرورة إقرار إطار قانوني خاص بالملاحظة الانتخابية

بمناسبة هذه الانتخابات، قبلت السلطات العمومية لأول مرة حضور ملاحظين دوليين. يشكل هذا الأمر تقدما ملحوظا، ينسجم مع ممارسة دولية أصبحت متداولة أكثر فأكثر. و للأسف، فإن جهود منظمات المجتمع المدني المغربي، المنضوية في "النسيج الجمعي لرصد الانتخابات"، لقيت عدة صعوبات، من بينها مفاوضات طويلة مع "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، الذي تكلف بالقضايا المتعلقة بالملاحظة الانتخابية. الشيء الذي نتج عنه أن شارات الاعتماد لم توزع سوى ليلة الاقتراع.

لم يحصل تقدم في هذا المجال منذ سنة 2002، بالرغم من المطالب المعبر عنها منذ عدة سنوات من طرف منظمات المجتمع المدني من أجل وضع إطار واضح للملاحظة الانتخابية. علما أن ظروف أكثر صعوبة، كما هو الحال في فلسطين مثلا، لم تمنع من استقبال أعداد أكثر أهمية من الملاحظين.

إن الإطار القانوني المرجو و الخاص بالملاحظة الوطنية، يجب أن يضع قواعد و إجراءات و آجال دقيقة من أجل تجنب مثل هذه المفاوضات. على أن تسترشد هذه القواعد ب"إعلان المبادئ حول الملاحظة الدولية"، الذي يشير بصفة خاصة على أنه يتعين على السلطات أن لا تحد من عدد الملاحظين داخل البعثة الواحدة. و بالرغم من المنجزات التي تحققت بفضل الجهود التي قام بها "المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان"، فإن هذا الأخير كان في وضعية صعبة لممارسة المسؤولية دون التوفر على سلطة حقيقية، ما دامت وزارة الداخلية هي صاحبة السلطة بالنسبة لكافة الجوانب التقنية للمسلسل الانتخابي.

دور المال في الانتخابات

صدرت عدة شهادات و ادعاءات تشير إلى ممارسة شراء الأصوات و الفساد الانتخابي، و هو ما يتطلب بحثا معمقا. إن من شأن النشر المفصل للنتائج أن يساعد على الكشف عن بعض المشاكل، سيما

عندما يظهر من النتائج الفردية لمكاتب التصويت وجود تباينات غير عادية. إن نظام الاقتراع المطبق، تضاف إليه نسب ضعيفة جدا للمشاركة، يسمح بمثل هذا النوع من الممارسات، بمعنى أن عددا محدودا نسبيا من الأصوات يمكن أن يؤدي إلى فرق في النتيجة.

تبدو الالتزامات القانونية المتعلقة بمراقبة وشفافية مصاريف الحملة الانتخابية غير كافية. وفق مدونة الانتخابات، يتعين على المرشحين أن يودعوا جردا بمصاريف الحملة و الوثائق المثبتة لها لدى لجنة التحقق. ليس هناك أي إلزام قانوني بالنشر، غير أن وضع هذه المعلومات رهن إشارة الجمهور ستساهم في دعم شفافية المسلسل.

نظام انتخابي يتميز بالاختلال

ينص القانون التنظيمي المتعلق بمجلس النواب على نظام لتوزيع المقاعد بالتمثيلية النسبية، حيث توزع 295 مقعدا على مستوى الدوائر المحلية، بينما يوزع 30 مقعدا بالاقتراع باللائحة على المستوى الوطني - تخصص بموجب توافق سياسي لتمثيل النساء. عمليا، فإن الصبغة النسبية لنظام الاقتراع يتم إفسادها بقوة بسبب أن كل دائرة انتخابية لا تضم سوى عدد محدود من المقاعد الواجب شغلها (ما بين 2 إلى 5 مقاعد).

نظريا، يفترض أن يؤدي هذا النظام الانتخابي إلى تمثيل عدد محدود من الأحزاب، بل و يتجه إلى توسيع هيمنة حزب واحد، على عكس ما يتم التأكيد عليه غالبا. مع ذلك، أظهرت هذه الانتخابات، و في السياق المغربي، أن هذا النظام الانتخابي يؤدي في الواقع إلى تجزئة التمثيلية السياسية بمجلس النواب، الذي أصبح يضم ما لا يقل عن 23 هيئة سياسية و 5 نواب بدون انتماء سياسي. إن تفسير ذلك لا يكمن في الآثار الحسابية لنظام الاقتراع هذا بقدر ما يكمن في اللعبة السياسية التي يساعد على بروزها: بالنظر لعدد المقاعد المحدود في كل دائرة، فإن القدرة على الفوز بهذه المقاعد تتركز على الشخصيات المحلية التي بإمكانها جلب مساندة مهمة لصالحها أكثر مما تتركز على البرامج و الأرضيات السياسية. و هو الأمر الذي يعمل على تقوية سلطة التفاوض لهؤلاء الأعيان تجاه الهيئات السياسية.

انعدام المساواة في الأصوات

تمت إعادة رسم الدوائر الانتخابية بمرسوم باقتراح من وزارة الداخلية. و يبدو أن أحزاب الأغلبية الحكومية فقط هي التي استشيرت حول التعديلات المدخلة. و قد عبرت المعارضة عن انشغالها حول الطريقة التي تمت بها إعادة رسم بعض الدوائر. لم تعط وزارة الداخلية أي تفسير مفصل يبرر التقطيع الجديد، ما عدا ضرورة ملائمة الخريطة الانتخابية مع التقسيم الإداري الجديد لسنة 2003. بصفة عامة، يبقى هناك فارق كبير في عدد الناخبين برسم المقعد الواجب شغله بين مختلف الدوائر، و لم يتم تصحيح هذا الوضع في التقطيع الانتخابي لسنة 2007¹. و هكذا، فإن عدد المقاعد الواجب شغلها في دائرة عين السبع-حي المحمدي مثلا تم تقليصه من 5 إلى 3 مقاعد، مما يجعل منها دائرة تحت-ممثلة أكثر من غيرها: يمثل نائب واحد بها 83.257 ناخبا مسجلا. مقارنة مع ذلك، و في الدائرة القروية لأوسرد، لا يمثل المقعد الواحد سوى 3.668 ناخبا. إذا كانت الحدود الإدارية الموجودة حاليا و المساحة الجغرافية للدوائر القروية تبرر الابتعاد في بعض الحالات عن المبدأ الأساسي الذي هو المساواة في الأصوات، فإن غياب الشروح المفصلة من طرف وزارة الداخلية لا يسمح في الحقيقة بالقول إلى أي حد يعتمد التقطيع الانتخابي على معايير موضوعية.

إن المنظمة "الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية" (DRI) وجمعية المغربية لمحاربة الرشوة - ترانسبرانسي المغرب (TM) قد أنجزا تقييما للجوانب النوعية لاقتراع 7 سبتمبر 2007، تبعا لتحليل للإطار الانتخابي تم نشره في يناير الماضي. لم تقم المنظمتان بملاحظة للانتخابات بالمعنى الدقيق و بالتالي لا يمكنهما تقديم استنتاجات حول كافة جوانب المسلسل الانتخابي.

إن المنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية هي من الموقعين على "إعلان المبادئ حول الملاحظة الانتخابية"، الذي ينص على أن بعثات التقييم المتخصصة يجب أن تعلن بوضوح عن اختصاصاتها و مهمتها بمناسبة كل تصريحات عمومية.

لقد تم اعتماد المنظمة "الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية" لملاحظة مسلسل جميع النتائج داخل لجنة إقليمية

للاتصال: عزالدين أقصبي : الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة – ترانسبرانسي المغرب – 063 55 55 49
Eric des Pallieres, Democracy Reporting International- 077 44 43 97